فلا يفيد الوجود اى فلا يفيد السلب المذكور ان في الخارج جسما موجودا يصح عليه الكون والفساد لجواز ان يصدق الموجبة الجزئية الحقيقية
مع السالبة الكلية الخارجية التي نوعيها او جواب الكتاب منع وجوب الحدوث لجواز ان يكون مخصص الاجزاء باحيازها امرا مفارقا او نسبته
الى الكل بنوع او يجوز ان يكون المفارق متعددا على وجه يقتضي ذلك الاختصاص في تلك الاجزاء فلا اعتماد على شيء من هذين الوجهين بل المعتمد في ابطال
نفي الكون والفساد هو التجربة والتعويل على المشاهد لدلالتها على ان العناصر ينقلب بعضها الى بعض كما سيأتي في الموقف الرابع ثم نقول في بيان ان
تبدل الصورة باخرى لا يجوز ان يكون تدريجيا فلا يكون حركة بل كونا وفسادا الصور لا تقبل الاشتداد بان يتحرك محل الصورة الى صورة اقوى منها ولا التنقص
بان يتحرك محلها الى صورة اضعف منها على قياس الكيفيات التي يقع فيها الحركة بل الصور لا تقبل الانتقال التدريجي مطلقا بان ينتقل محل الصورة الى صورة اخرى
سيرا سيرا سواء كانت الاخرى اقوى او اضعف او مساوية لان في الوسط اى وسط الاشتداد او التنقص بل في وسط الانتقال التدريجي اى نوع
الى نوع الجوهر المنتقل عنه لم يبق التغير في الصورة اى لم يبق فيها اشتداد او لا تنقص حسب ذاتها بل في لوازمها وصفاتها ولو قيل ان بقي شخصه لكان اشمل وان
لم يبق نوعه او شخصه كان ذلك عدم الصورة لا اشتدادها ولا تنقصها ولا الحركة فيها اولا بد ان يحصل عقيبها صورة اخرى فنقول تلك الصورة المتعاقبة ان كان
فيها ما يوجد في اكثر من آن واحد فقد سكنت الحركة في الصورة والا كانت كلها آنية الوجود فان تعاقبت بلا فصل تتالت الآنات وان وجد فيما بين تعاقبها
زمان خال عن تلك الصورة الآنية كانت الحركة منقطعة ونقض هذا الدليل بالحركة في الكيف وغيره من المقولات واجيب عنه بان بقاء الموضوع بدون الكيفيات وساير
الاعراض جائز فلا يلزم من خلوه عنها انتفاء المتحرك حال كونه متحركا كما يلزم ذلك من خلو المتحرك عن الصور المتعاقبة لان المتحرك في الصورة هو الجسم والمادة ولا وجود لشيء
منها خاليا عن الصورة وكون المتحرك معدوما حال كونه متحركا محال بالبديهة وفيه بحث لانه يلزم مهنا محال آخر وهو انه اذا خلا الموضوع في زمان عن الكيفيات
المتعاقبة مثلا لم يكن له في ذلك الزمان حركة في الكيف كما ذكرنا لان الحركة كما تنتفي بانتفاء المتحرك تنتفي بانتفاء ما فيه الحركة بل يلزم ان لا يكون هناك الكيفيات آنية
الوجود لا يوجد شيء منها في الازمنة الواقعة بين تلك الآنات فان سميت مثل هذه حركة لم يكن الحركة منطبقة على الزمان منقسمة بانقسامه وقد صرحوا بان الحركة والزمان
والمسافة متطابقة بحيث ينقسم كل منها بانقسام الاخر ويكون قطعة منه واقعة بازاء قطعة من الاخر فتنقل منه لا يكون حركة لانتفاء اللازم لحركة منها ولا يحصى
عن ذلك الا ما امر من ان المتحرك في الكيف مثلا له فيما بين مبدأ حركته ومنتهاها كيفية واحدة سيالة كما عرفت ومثل هذا الحال السيال الذي يتبدل افراده على الكل
مع بقاء المحل بشخصه لا بد ان يكون عرضا لعموم محله بدونه فلا يتصور حركة في الصور المقومة لمحالها وايضا فمبدأ الحركة اى ما يقوم به الحركة وهو المتحرك
موجود لا محالة في زمان كونه متحركا والمادة وحدها لا وجود لها فان المادة لا تتحصل ذاتا معينة موجودة الا بالصورة المعينة فلا يمكن حركتها الا اذا كانت
من مبدأ حركتها الى منتهاها متصورة بصورة معينة فيمتنع ان يتحرك في الصورة بالضرورة وقد يقال لحصل المادة وتشخصها انما يكون بصور متعاقبة لا بصورة واحدة
معينة فلا يلزم امتناع حركتها واجاب بانها مع احدى تلك الصور ذات متحصلة ومع صورة اخرى ذات متحصلة مغايرة للذات الاولى وليس شيء من تلك الذوات
المتحصلة حركة وانتقال من حالة الى حالة اخرى فلا حركة اصلا وهذا الجواب كما ترى مبني على ان الهيولى ليست الا شيئا بالقوة لا تتحصل موجودة الا بصورة
معينة لما ثبت عندهم من ان وحدتها وتعددها واتصالها وانفصالها تابعة للصورة فلو كانت في ذاتها متحصلة بالفعل لما كانت كذلك والبحث فيه مجال
واما المضاف فطبيعته غير مستقلة في نفسها في المفهومية بل هي تابعة لغيرها فان كانت متبوعها قابلا للاشتداد والاضعف قبلها المضاف ايضا والا فلا
يعني ان الاضافة تابعة لمعروضها في الحركة بل في التغير مطلقا لانها لو تغيرت بلا تغير في موضوعها لكانت مستقلة بالمفهومية وعلى هذا فان كانت الاضافة
عارضة لاحدى المقولات الاربع ووقعت الحركة فيها تبعا لها كما اذا فرض ان ماء اشد سخونة من ماء آخر وتحرك في الكيف حتى صار سخونته اضعف من سخونة
الاخر فان هذا الماء قد انتقل من نوع من الاضافة اعني الاشدية الى نوع آخر منها اعني الاضعفية انتقالا تدريجيا فقد تحرك الجسم في الاضافة تبعا لحركته
في موضوعها الحقيقي اعني السخونة التي هي من الكيف وكذلك اذا كان جسم في مكان اعلى ثم تحرك في الاين حتى صار في مكان اسفل او كان اصغر مقدارا من جسم آخر
ثم تحرك في الكم حتى صار اعظم مقدارا منه او كان على اشرف اوضاعه ثم تحرك منه الى وضع هو اخس اوضاعه فقد انتقل الجسم في هذه الصور ايضا من اضافة
الى اخرى تدريجا وتبعا لحركته في معروضها وكما لا تتصور بقاء من الاضافات باعيانها مع تغير متبوعاتها في انفسها لا تتصور ايضا انتقال الجسم وتغيره
في من الاضافات مع بقاء متبوعاتها على حالها لما عرفت من انها لو تغيرت في انفسها بلا تغير في معروضها لاستقلت بالمفهومية وهذا الدليل بعينه

جا

جارية في سائر الاعراض النسبية لعدم استقلالها بالمفهومية ومنقوض بالاين والوضع فانهما من الاعراض النسبية مع وقوع الحركة فيهما بلا تبعية لشيء مع
يقال لم لا يجوز ان ينتقل الموضوع من مضاف الى آخر تدريجا فان كونه غير مستقل بالمفهومية لا ينافي ذلك واما متى فقال ابن سينا في النجاة ان وجوده
في الجسم يعني المتى اى ثبوته له بتوسط الحركة فان ما لا حركة فيه ولا تغير لم يتصور له متى فكيف يقع فيه الحركة اذ لو وقعت فيه لم يكن بل يعوله واعترض
عليه بانه يجوز ان يكون ثبوته للجسم بتوسط نوع من الحركة ويقع فيه نوع آخر منها وفي النجاة ايضا ان كل حركة فهي في متى ولو كان في متى حركة لكان للمتى
متى آخر وهو صريح اذ يلزم ان يكون للزمان زمان واعترض عليه بانه يجوز ان يكون عروض متى للزمان لذاته لا لزمان آخر كعروض القبلية والبعدية وقال
في الشفاء يشبه ان يكون الانتقال في متى دفعيا اى الانتقال من سنة الى سنة ومن شهر الى شهر دفعة وذلك لان اجزاء الزمان متصل بعضها ببعض والفصل
المشترك بينهما هو الآن فاذا فرض زمانان مشتركان في آن فقبل ذلك الآن يستمر الموضوع مساه بالقياس الى الزمان الاول وبعده يستمر له مساه بالقياس
الى الزمان الثاني وذلك الآن نهاية وجود الاول وبداية حصول الثاني فلا تدريج في الانتقال ويرد عليه ان الفاصل بين اجزاء المسافة حدود غير
منقسمة فيكون الانتقال من بعض تلك الاجزاء الى بعض دفعيا ايضا ولكن اذا فرض كان بينهما مسافة منقسمة كان الانتقال من احدهما الى الاخر
تدريجيا فكذا الحال في الانتقال من زمان الى زمان آخر بينهما زمان كالفجر والمغرب مثلا فانه يكون تدريجيا ايضا لا دفعيا ثم قال في الشفاء ويشبه ان يكون
حال متى كحال الاضافة في ان الانتقال فيه يكون تبعا للانتقال في شيء آخر من كم او كيف فيقع التغير فيه وذلك الشيء اولا ويكون الزمان لازما لذلك التغير فيعرض
بسببه فيه التبدل واليه اشار بقوله وهو اى متى كالاضافة في قبول الحركة على سبيل التبعية لانه نسبة تابعة لمعروضها فلا يستقل بالمفهومية والتبدل وقد
عرفت ما فيه وكذا الملك فانها ايضا مقولة نسبية تابعة لمعروضها في التبدل والاستقرار واما مقولتا ان ينفعل وان يفعل فاثبت بعضهم
الحركة فيهما وابطل قول هذا المثبت بان المنتقل من التسخن الى التبرد مثلا لا يكون تسخنه باقيا والا لزم التوجه الى الضدين معا لان التبرد توجه
الى البرودة والتسخن توجه الى السخونة ومن المحال ان يكون الشيء الواحد في الزمان الواحد متوجها الى الضدين واذا لم يبق التسخن باقيا فالتبرد
لا يوجد الا بعد وقوف التسخن فبينهما زمان سكون كما بين الحركتين الاينيتين المتضادتين فلا يكون هناك حركة من التسخن الى التبرد على الاستمرار وكذا
الحال في التسخين والتبريد ولقائل ان يقول ان التسخن له مراتب مختلفة في القوة والضعف فيجوز ان ينتقل التسخن من مرتبة الى اضعف منها وهكذا
الى ان يصل التدريج الى مرتبة من مراتب التبرد فلا يلزم التوجه الى الضدين ولا انقطاع الحركة في اثنائها بل صعوباتها والحق انه لا حركة فيهما
تبع الحركة في غيرهما لانهما ايضا حالتان نسبيتان فلا يستقلان في الثبات والتغير فالحركة فيهما تابعة للحركة اما في القوة ارادة كانت او طبيعة او في
الالة واما في القابل وذلك لان العزيمة قد تنفسخ سيرا سيرا والطبيعة قد تجوز كذلك والالة قد تكل وهكذا في جميع هذه الصور يتبدل الحال قليلا قليلا في الارادة
او في الطبيعة او في الالة على سبيل التدريج ثم يتبعه التبدل في الفاعلية كذلك واما القابل فان ما يتبعه من حصوله واستعداده لتمام الفعل شيئا فشيئا فيقع
الحركة فيهما اولا وبسببها الحركة في الفاعلية وانت خبير بان التبدل في التاثير يستلزم التبدل في التاثر فيقع الحركة في المقولتين تبعا المقصد
الرابع العلة للحركة الطبيعية ليست هي الجسمية والا دامت الحركة بدوامها اى بدوام الجسمية وامتنع السكون على الاجسام لان مقتضى ذات الشيء يدوم ما
دام بقاؤها وايضا فالجسمية عامة للاجسام كلها والحركة مخصصة ببعضها غير عامة لها فان من الاجسام ما هو ساكن دائما وايضا فيلزم على تقدير كون
الجسمية علة اتحاد جهة الحركة اى اتحاد الاجسام كلها في جهة الحركة الطبيعية واللازم باطل لان جهات الحركات الطبيعية مختلفة فبعضها الى الفوق وبعضها
الى التحت وهذان الدليلان مبنيان على اشتراك الجسمية بين جميع الاجسام وسيأتي الكلام عليه وايضا فلانها اى الحركة التي علتها الجسمية اما مطلقة
فتستلزم الحركة عنه اى عند حصولها ذلك المطلوب مع بقاء الجسمية التي هي علتها فيلزم التخلف اى تخلف المعلول عن علته واما الى طرف فيتحرك الجسم اما الى
جميع الجهات معا وانه محال بالضرورة واما الى بعضها وانه ترجيح بلا مرجح وليست علة الحركة الطبيعية هي الطبيعة وحدها ايضا لانها ثابتة مستمرة
فيلزم ثبات معلولها الذي يقتضيه لذاتها والحركة ليست ثابتة لما عرفت من انها متجددة ومنقضية ويلزم ايضا دوام الحركة بدوام الطبيعة
فيمتنع السكون على الاجسام المتحركة بالطبع فلا يكون شيء من الامكنة طبيعيا بل هي حالة غير ملائمة اى بل العلة للحركة الطبيعية هي الطبيعة مع حالة
كالة غير ملائمة فان تلك الحالة يترك طبعا طلبا للملائم اما في الاين كالحجر المرمي الى فوق واما في الكيف كالماء المسخن قسرا واما في الكم كالذابل قسرا